A39-WP/481
EC/46
30/9/16

الجمعية العمومية – الدورة التاسعة والثلاثون

اللجنة الاقتصادية

مشروع نص التقرير
بشأن البند
٤٣ من جدول الأعمال

المواد المرفقة بشأن البند ٤٣ من جدول الأعمال مقدّمة لكي تنظر فيها اللجنة الاقتصادية.

البند ٤٣ من جدول الأعمال: المسائل الأخرى المعروضة على نظر اللجنة الاقتصادية

٤٣-١ في ورقة العمل WP/323 المنقحة، قدّمت كوبا معلومات حول الآثار السلبية الواقعة على تطور النقل الجوي في كوبا نتيجة لمواصلة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا. وبينما تلاحظ بعض التقدم المُحرز في بعض المجالات المتعلقة بالطيران المدني منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين، فقد أشارت إلى أن استمرار الحصار له انعكاسات سلبية على الطيران المدني الكوبي، واقترحت أن تعترف الجمعية العمومية بأن الإجراءات الأحادية الجانب وتطبيقها بما يتجاوز حدود الاختصاص الإقليمي يؤثر سلباً في التنمية المستدامة للطيران المدني ويشكل انتهاكاً لمبادئ اتفاقية شيكاغو ومقاصدها، وأن تعكس ذلك في قرار الجمعية العمومية ذي الصلة بهذا الأمر.

٤٣-٢ وفي ورقة العمل WP/317، قدّمت السودان معلومات عن بعض آثار التدابير الاقتصادية المفروضة بشكل أحادي من قبل الولايات المتحدة على السودان منذ عام ١٩٩٧، بما في ذلك تأثيرها في نمو قطاع الطيران المدني. ودعت الجمعية العمومية إلى دراسة الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن تكف الدول عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تؤثر سلباً في حقوق الدول الأخرى أو تحد من قدراتها على تحقيق التنمية المستدامة لقطاع النقل الجوي.

٤٣-٣ وفي المناقشة التي تلت ذلك للورقتين WP/323 وWP/317، تم الإعراب عن تأييد الآراء التي قدمتها كل من كوبا والسودان، مع ملاحظة أن العقوبات الاقتصادية تخلف تأثيراً سلبياً على التشغيل الآمن للطيران المدني، وعلى تحقيق مقاصد مبادرة الايكاو 'عدم ترك أي بلد وراء الركب' ونمو قطاع النقل الجوي وازدهار التجارة والاقتصاد. كما أُشير إلى أن آثار مثل هذه العقوبات على شركات الطيران تتعدى حدود الاختصاص الإقليمي للدول المعنية إلى أطراف ثالثة. ودعت اللجنة إلى اتخاذ إجراء من قبل الايكاو لمعالجة هذا الوضع.

٤٣-٤ وذكرت الولايات المتحدة أن إجراءاتها متوافقة تماماً مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إذ أنه لكل دولة الحق السيادي في تحديد كيفية إدارة شؤونها التجارية مع البلدان الأخرى، بما في ذلك تقييد التجارة في ظل ظروف معينة. وتمسكت بالرأي القائل بأن هذه مسائل سياسية ثنائية لا ينبغي مناقشتها في هذا المحفل. وعارضت الولايات المتحدة بقوة الصيغة التي اقترحت كوبا إضافتها إلى الأحكام ذات الصلة بهذه المسألة الواردة في قرار الجمعية العمومية قيد النظر.

٤٣-٥ وبعد الاستماع إلى البيانات ووجهات النظر، بما في ذلك استمرار الدعوة من بعض الدول إلى اتخاذ إجراء من جانب الايكاو، أقرّت اللجنة بأن هذه مسألة معقدة وحساسة وقد سبق أن أثيرت في مناسبات سابقة، ولكن لم تتمكن اللجنة الاقتصادية من حلها. ولذلك فقد تقرر عرض هذه المسألة على رئيس المجلس، الذي شارك في هذه المسألة في الماضي بما لديه من "مساعٍ حميدة".

– انتهى –